



## منشور

45

إلى السيدات والسادة

رؤساء البرامج

رئيسة مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي

المديرين العامين للمصالح المركزية

المدير العام لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي

الرؤساء المديرين العامين للمنشآت العمومية

المديرين العامين للمؤسسات العمومية غير الإدارية

المندوبين الجهويين للتنمية الفلاحية

المديرين العامين للمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية

المديرين العامين لمؤسسات البحث والتعليم العالي الفلاحي

المدير العام لوكالة المعدات وتسوية الأراضي الفلاحية

المدير العام للمرصد الوطني للفلاحة

المدير العام لوكالة التنقيب عن المياه

المدير العام للمخبر المركزي لتحليل الأغذية الحيوانية

المدير العام للمركز الوطني لليقظة الصحية الحيوانية

مدير وكالة استغلال الغابات

مديرة مكتب مراقبة وحدات الإنتاج الفلاحي

مديرة مكتب التقييم والبحوث المائية

مديري مراكز التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري

الموضوع: حول إعداد مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والمشروع السنوي للأداء لسنة 2027.

المرجع: منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 02 بتاريخ 14 أفريل 2026.  
المصاحيب: روزنامة مناقشة مشروع ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2027.

وبعد، تبعا لمنشور السيدة رئيسة الحكومة المشار إليه بالمرجع أعلاه، فإن إعداد مشروع ميزانية المهمة لسنة 2027 يتم وفقا لأهداف مخطط التنمية للفترة 2026-2030 والاستراتيجيات الوطنية وتوزيعها حسب البرامج وذلك بتحيين إطار النفقات متوسط المدى 2027-2029 مع إعطاء الأولوية

لننفاقات الإلزامية والوجوبية والمشاريع المتواصلة وإدراج جزء من محفظة مشاريع مخطط التنمية المقترحة من المجالس المنتخبة وربط الاعتمادات المطلوبة بنتائج أداء البرامج المتعيد بها ضمن المشروع السنوي للأداء.

وعليه فإن إعداد تقديرات مشروع ميزانية سنة 2027 يتم بناءً على التوجهات والإجراءات التالية:

## **1. نفقات التأجير :**

- اعتماد وثائق ميزانية التأجير الموضوعية على الخط من قبل المركز الوطني للإعلامية بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد على منظومة إنصاف لتأجير أعوانها.
- تشخيص واقع الموارد البشرية للثلاثة سنوات القادمة وضبط الحاجيات من الانتدابات مع بيان الرتبة والاختصاص ومكان التعيين والمهام الموكولة.
- إعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة لتغطية الشغورات المسجلة خلال السنة المالية.
- تطبيق نسبة 40 بالمائة كحد أقصى للترقيات باستثناء الأسلاك التي تضبط نسب ترقيتها في نصوصها الخاصة.
- ضبط عدد الأعوان المرخص فيهم مع الأخذ بعين الاعتبار التقديرات المتوقعة خلال سنة 2026 تفادياً لأي تجاوز للعدد المرخص فيه بقانون المالية للسنة.

## **2. نفقات التسيير :**

- اعتماد نسبة تطور 3 % كحد أقصى عند ضبط التقديرات وتوجيهها أساساً لخلاص المتخلدات ولتغطية النفقات المنجزة عن عمليات التوسعة أو إحداثات جديدة.
- ضبط المتخلدات تجاه المزودين العموميين والمتعاملين مع المؤسسة وإعداد خطة عملية لتسويتها.
- بذل مجهود إضافي ومزيد الحرص على استخلاص الموارد المتأتية من بيع الماء.
- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية مع التأكيد على ضرورة التقيد بالتراتب المنظمة لاستعمالها وتعميم تجهيز السيارات الوظيفية وسيارات المصلحة بمنظومة التتبع وتحديد المواقع GPRS.
- مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية والتحكم في استهلاك المحروقات.
- القيام بعملية جرد أسطول النقل مبرّاً حسب الأصناف والتسريع في إجراءات التفويت في السيارات والمعدات التي زال الانتفاع بها بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- مزيد دعم وتعزيز عمليات الصيانة والتهيئة والتهذيب للفضاءات والمقرات الإدارية والمؤسسات العمومية.
- مزيد التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج مع المحافظة على نفس الاعتمادات المرسمة في سنة 2026 على أقصى تقدير.
- حوكمة نفقات الأكرية والسعي إلى إعادة توظيف العقارات الموضوعية على ذمة الهياكل وإعادة تهيئتها وذلك قصد تفادي تسوغ مقرات جديدة.

- مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة من خلال وضع خطة للتحكم في الاستهلاك باستعمال الفوانيس المقتصدة واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة من خلال تركيز اللوحات الفولطاضوئية بالمقرات الإدارية مع تحسيس الموظفين بضرورة الاقتصاد في الطاقة.

- العمل على ترشيد استهلاك الماء من خلال وضع خطة للاقتصاد فيه طبقا لما ورد بمنشور رئيس الحكومة عدد 07 بتاريخ 6 مارس 2024 خاصة في ما يتعلق بتعميم تركيز الحنفيات المقتصدة في الماء وبناء منشآت تجميع مياه الأمطار وتحسيس الأعوان بضرورة الاقتصاد في الماء.

- إرساء أنظمة جودة بالمصالح المركزية والجهوية وبمختلف الهياكل الراجعة بالنظر للوزارة.

-- تقديم كشوفات تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة للسنوات الثلاث الأخيرة مؤشرا عليها من طرف المحاسب العمومي المختص.

### **3. نفقات التدخلات :**

#### **1.3 التدخلات ذات الصبغة العادية:**

تتمثل نفقات التدخلات العادية أساسا في :

- \* منح التدخل المسندة لفائدة المؤسسات العمومية الإدارية وغير الإدارية
- \* المساهمات في المنظمات الدولية الخاصة بكل برنامج
- \* تدخلات ذات الصبغة الاجتماعية (وداديات وجمعيات تعاونية و جمعيات أخرى)
- \* منحة التكوين لفائدة تلاميذ مراكز التكوين المهني الفلاحي والصيد البحري الراجعين بالنظر لوكالة الإرشاد والتكوين الفلاحي.

\* التدخلات الممولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة التالية :

- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري

- صندوق تنمية الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري.

هذا ويتعين احتساب الموارد الذاتية المزمع تحقيقها لكل حساب خاص في الخزينة.

#### **2.3 التدخلات ذات الصبغة التنموية:**

تتمثل هذه التدخلات أساسا في تشجيعات الدولة لفائدة القطاع الفلاحي بالإضافة إلى تمويل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية وعمليات التدخل الممولة على موارد صندوق النهوض بجودة التمور والتحويلات التي تسند لفائدة المنشآت والمؤسسات العمومية غير الإدارية لإنجاز برامج تنموية بما في ذلك الاعتمادات المزمع تحقيقها والتي سيتم تخصيصها على الموارد الذاتية وموارد

الهيئات حيث يتوجب اعتماد آلية حوار التصرف عند إعداد مشروع ميزانية سنة 2027 للفاعلين العموميين الراجعين بالنظر للمهمة وفقا لإنجازاتهم الفعلية للثلاث السنوات السابقة وتوقعات سنة 2026.

كما يتعين إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج السنوية التي تم إقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيق والعمل على برمجة المشاريع والبرامج السنوية ذات العلاقة المباشرة مع الأهداف الاستراتيجية للبرامج والمهمة من ناحية وألويات الاستراتيجيات الوطنية من ناحية أخرى والتي اكتملت دراساتها وتم تحديد هيكله تمويلها والمصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية مع ضرورة تحرير حوزتها العقارية، هذا ويجدر التأكيد على ضرورة إدراج بطاقات المشاريع مع توزيع الاعتمادات المقترحة ضمن مشروع ميزانية سنة 2027 لكل مشروع حسب الجهات والأقاليم.

#### **4. نفقات الاستثمار:**

في إطار تحقيق المزيد من الجدوى والفاعلية وترشيد برمجة المشاريع التنموية العمومية، فإن كافة البرامج مطالبة بما يلي:

##### **1.4 بالنسبة للمشاريع المتواصلة:**

يتوجب إعطاء الأولوية المطلقة للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة لاستكمالها في الأجل المحددة لها ويتعين في هذا الصدد إعادة النظر في المشاريع التي تعتبر متواصلة ولكنها لم تنطلق فعليا من أجل التأكد من مدى الحاجة إلى إنجازها وترتيبها في سلم أولويات الدولة على المستوى المركزي والإقليمي والجهوي والمحلي وتبعاً لذلك يمكن التخلي عن بعض المشاريع المرسمة والتي انتفت الحاجة إليها وإعطاء الأولوية لمشاريع أخرى مرتبطة بالأولويات الوطنية والقطاعية.

ويتعين تقديم تقرير حول الإنجازات المادية والمالية إلى موفى سنة 2025 وتوقعات سنة 2026 مع جرد كامل حول:

- المشاريع التي تم استكمال إنجازها أو التي تم التخلي عنها نهائيا مع بيان الاعتمادات المتوفرة.
- المشاريع المعطلة التي تشكو صعوبات في التنفيذ وبيان أسبابها.
- المشاريع والبرامج السنوية التي تم إقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيق.

مع الحرص على إدراج المشاريع الممولة على موارد الهيئات الخارجية الموظفة ضمن مشروع ميزانية سنة 2026 وإخضاعها لنفس التمشي المعتمد بالنسبة للمشاريع الممولة على الموارد العامة للميزانية وموارد القروض الخارجية الموظفة مع اعتماد الأنموذج المصاحب.

هذا ويجدر التأكيد على ضرورة إدراج بطاقات كل المشاريع الجديدة والمتواصلة حسب النموذج المعتمد مع توزيع الاعتمادات المقترحة ضمن مشروع ميزانية سنة 2027 لكل مشروع حسب الولايات.

#### 2.4 بالنسبة للمشاريع الجديدة:

يتوجب إعطاء الأولوية لـ:

- المشاريع والبرامج السنوية التي تم ضبطها في المخطط التنموي للفترة 2026-2030.
- المشاريع ذات المردودية العالية والمشاريع الكبرى التي تساهم مباشرة في تحقيق أهداف السياسات العمومية والتي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات على المستويين النوعي والكمي.
- مشاريع البنية التحتية التي تساهم في تحسين ظروف عيش المواطنين وخاصة بالمناطق ذات الأولوية.
- المشاريع ذات العلاقة بالتأقلم مع التغيرات المناخية أو بالتخفيض من الغازات الدفيئة.
- دعم برامج التهيئة والصيانة وخاصة المتعلقة بالمقرات الإدارية المتداعية.
- التأكد من توفر جميع الشروط الترسيم على غرار اكتمال الدراسات الفنية، وضوح الوضعية العقارية وتحديد مصادر التمويل.
- إدراج المشاريع الممولة على موارد هيئات خارجية موظفة ضمن مشروع ميزانية المهمة.

#### 5. الصناديق الخاصة بالاستثمار والتعويض:

نظرا لأهمية تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية التي تعتبر متممة لنفقات المهمة فإن البرامج المعنية مدعوة لإتباع نفس التمشي المعتمد في إعداد ميزانيتها لبقية النفقات مع التأكيد على ضرورة توزيع الاعتمادات المقترحة لكل صندوق حسب الجهات والأقاليم.

كما يتوجب عملا بأحكام الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية تقديم تقرير حول نشاط كل صندوق خاص ليتم إرفاقه بمشروع ميزانية المهمة لسنة 2027.

#### 6. الحسابات الخاصة وحسابات أموال المشاركة :

يتعين توزيع نفقات الحسابات الخاصة وحسابات أموال المشاركة حسب البرامج والبرامج الفرعية والوحدات العملية والأنشطة والأقسام مع ضبط تقديراتها في حدود الحاجيات المتأكدة بغض النظر على صبغتها التقديرية كما يتوجب العمل على تقييم تدخلاتها المتواصلة وتبرير نفقاتها الجديدة.

## 7. التوجيهات العامة لإعداد وثائق الأداء لسنة 2027 :

إضافة إلى إعداد مشروع ميزانية سنة 2027 فإنه يتعين على كل رئيس برنامج إعداد المشروع السنوي للأداء الخاص ببرنامج سنة 2027 وذلك بـ :

- تفعيل حوار التصرف مع البرامج الفرعية المركزية والجهوية والفاعلين العموميين ومختلف الهياكل المتدخلة في البرنامج.
- التثبت من المعطيات المضمنة بوثائق الأداء بما يعكس الالتزام بتحقيق أهداف البرامج،
- إيلاء الأهمية اللازمة للملاحق المشروع السنوي للأداء لسنة 2027.
- اعتماد المنظومة المعلوماتية لمتابعة الأداء الموضوع على ذمة كافة المتدخلين.

## 8. توجيه وثائق الميزانية والبرمجة السنوية للأداء:

يتم توجيه الملفات المتعلقة بمشروع الميزانية والبرمجة السنوية للأداء لسنة 2027 لكل برنامج مع برمجة جلسات المناقشة لدى رؤساء البرامج موزعة حسب الهياكل طبقا لروزنامة المناقشات المصاحبة لهذا

- بالنسبة لنفقات التأجير والتسيير والتدخلات العادية : يتم توجيه مقترحات الميزانية إلى الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية وجوبا قبل يوم 04 ماي 2026.
- بالنسبة لنفقات الاستثمار والتدخلات ذات الصبغة التنموية: يتم توجيه مقترحات الميزانية إلى الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية وجوبا قبل يوم 04 ماي 2026.
- بالنسبة لوثائق الأداء :

يتم توجيه المشروع السنوي للأداء لسنة 2027 الخاص بكل برنامج إلى وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وجوبا قبل يوم 01 جوان 2026. ويتعين في هذا الإطار العمل على :

- تفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف المعنية طيلة مراحل إعداد المشروع السنوي للأداء.
- التثبت من صحة المعطيات المدرجة بالمشروع بما يعكس الالتزام الفعلي لرؤساء البرامج بتحقيق الأهداف المتعهد بها.
- إيلاء الأهمية اللازمة لبطاقات الفاعلين العموميين وبطاقات مؤشرات قياس الأداء.

وعليه فإنكم مدعوون إلى تطبيق مقتضيات هذا المنشور بكل دقة وعناية واحترام الآجال والمواعيد المحددة برونزنامة إعداد مشروع ميزانية المهمة لسنة 2027. والسلام

محمد الدين بن الشيخ  
و الصيد البحري  
و الفلاحة و الزراعة المائية

## روزنامة مناقشة ميزانية مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2027

### مع المسؤولين عن الوظيفة المالية ببرنامج القيادة والمساندة

مكان مناقشة الميزانية: لدى رئيس البرنامج المعني بالأمر

الهيكل	الساعة	التاريخ
<b>برنامج المياه</b>		
البرنامج الفرعي المركزي للسدود والاشغال المائية الكبرى والموارد المائية. البرنامج الفرعي المركزي الهندسة الريفية واستغلال المياه. البرامج الفرعية الجهوية المياه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه	بداية من الساعة التاسعة صباحا	أيام 13 و14 ماي 2026
<b>برنامج الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية</b>		
البرنامج الفرعي المركزي للغابات والمراعي البرنامج الفرعي المركزي للتهيئة وحماية الأراضي الفلاحية البرامج الفرعية الجهوية الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية الفاعلين العموميين	بداية من الساعة التاسعة صباحا	يوم 15 ماي 2026
<b>برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي</b>		
البرنامج الفرعي المركزي التعليم العالي والبحث العلمي الفلاحي البرنامج الفرعي التكوين المهني والإرشاد الفلاحي البرامج الفرعية الجهوية الارشاد الفلاحي الفاعلين العموميين	بداية من الساعة التاسعة صباحا	يوم 18 ماي 2026

الهيكل		الساعة	التاريخ
<b>برنامج الصيد البحري وتربية الاحياء المائية</b>			
البرنامج الفرعي المركزي الصيد البحري وتربية الاحياء المائية	البرنامج الفرعية الجهوية الصيد البحري وتربية الاحياء المائية	بداية من الساعة الثانية بعد الزوال	يوم 18 ماي 2026
وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري			
<b>برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية</b>			
البرنامج الفرعي المركزي الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	البرنامج الفرعية الجهوية الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	بداية من الساعة التاسعة صباحا	يوم 19 ماي 2026
الفاعلين العموميين		بداية من الساعة التاسعة صباحا	يوم 20 ماي 2026